ISSN-E: 2617-9563

المجلة العلمية لنشر البحوث
S . J . R . P

أثر الحوكمه على الصياغة التشريعية

الإمارات أنموذجا"

المجلة العلمية لنشر البحوث
S . J . R . P

ISSN-E: 2617-9563

الملخص:

تعتبر الحوكمة (Governance) من التعريفات الحديثة الطارئة على العالم، فهي عبارة عن الوسائل والمناهج الحديثة التي يمكن اتباعها للحصول على الجودة والكفاءة العالية المطلوبة في مجالا ما، وهذا وفقا لقواعد ومعايير محددة تساعد في الوصول الي هذه الجودة والكفاءة، والجدير بالذكر ان الحوكمة ساعدت الكثير من الدول سواء في المجال الاقتصادي او الإداري او السياسي، وقامت منظمة التعاون الاقتصادي بتعريفها علي انها: تفعيل القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة وحث المؤسسات المالية بتبني تلك القوانين والمعايير في أنظمتها لضمان الحصول على تصنيف عالمي، تلك القوانين والمعايير تسمى بحوكمة الشركات. وعلى الرغم مما تقدمه الحوكمة لهذه الشركات والهيئات من تقدم وتحقيق الأهداف المرجوة واستمرارية في النجاح، الا انها لا يمكن تطبيقها الا من خلال قيام الجهة المعنية بتشريع القوانين بصياغة قوانين تتخذ الحوكمة كأسلوب لها من خلال تنظيم استراتيجيات واليات للوصول للأهداف المرجوة من تطبيق الحوكمة، وتعتبر دولة الامارات من أوائل الدول التي تأثرت قوانينها بالحوكمة، خصوصا القوانين الخاصة بالشركات. لذلك تهدف هذه الدراسة الى التعرف على تطبيق الحوكمة في القوانين الإمارتية وأثر هذا التطبيق على صياغة التشريعات في دولة الامارات العربية المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة الشركات، آثر الحوكمة، القانون الاماراتي، حوكمة القانون.

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الثلاث الماضية عددا من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كان من أهمها التحول نحو الليبرالية، بالدرجة التي أصبحت تهدد النظام في المجتمع وتهدد موارده واستراتيجيته في الحكم، مما دعا الى ضرورة عقد اجتماعي جديد بين المواطن ودولته والبحث في فلسفة جديدة للحكم. (أبو حمد وصاحب 2007م، ص 18)

وهناك العديد من الآراء ووجهات النظر في النظم والمبادئ التي تقوم عليها السلطة السياسية، حتى ظهر مفهوم الحكم الصالح (الحوكمة) كمصطلح حديث صاغته المؤسسات الدولية لتسيير أمور البشر بشكل يضمن لهم حياة كريمة على المستويين الاقتصادي والسياسي، بل والمستوى الاجتماعي. (بن درويش 2008م، ص27)

واتجهت أنظار الجميع إلى الحوكمة باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى تعظيم أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا، وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعلية الحوكمة المؤسسية، ورأت أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة المؤسسية إذا تم تطبيقها بشكل سليم، ستمثل الأداة التي تقدم لكل الأفراد والمؤسسات والمجتمعات رفع مستوى الأداء وتقليل المخاطر وتحفيز الأداء. (حلمي 2011م، ص67)

وكان للتغيرات الاقتصادية العالمية التي شهدها القطاع التجاري على مستوى العالم آثر أيضا في الاتجاه نحو الحوكمة حيث أنها احدثت تغيراً جذرياً وتوسعاً سريعاً مصحوباً بتوجهات التحرر ورفع القيود التنظيمية، فضلا عن التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد سجلت تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود زيادة حادة واستحدثت الأسواق المالية أدوات مالية جديدة متطورة وازدادت سهولة وسرعة تنفيذ المعاملات المالية زيادة بالغة. هذه التغيرات السريعة في البيئة الخارجية وتزايد متطلبات النمو المحلي أدت إلى

وضع نظام حديث يتعامل بأسس جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية. (حركات 2010م، ص9)

والجدير بالذكر ان هذه الأسواق المالية تحتاج بشكل كبير الي اليات ووسائل لتحقيق الجودة المطلوبة والكفاءة العالية وهذا لن يتوفر الا من خلال الالتزام بالإفصاح عن المعلومات من قبل الشركات والمؤسسات المقيدة في هذه الأسواق وذلك سيتحقق في حالة تطبيق الحوكمة على هذه الشركات والمؤسسات، وبسبب ما تقدمة الحوكمة من فوائد عديدة لهذه الشركات والمؤسسات؛ أصبحت جميع الدول تعتنقها وتقوم بتطبيقها على جميع الهياكل والمؤسسات التابعة لها.

ومن بين هذه الدول التي اتخذت الحوكمة أسلوبا لها في صياغة التشريعات؛ الامارات العربية المتحدة، والتي تعتبر من أوائل الدول التي تبنت فكرة الحوكمة وقامت بتطبيقها، حيث قامت في عام 2006م لأول مره بتطبيق معايير ومبادئ الحوكمة كحجر أساس لضمان حسن سير الشركات ونجاحها واستمراريتها على المدي الطويل.

ومما سبق يتضح كيف أصبحت الحوكمة تحتل مكانة مهمة على مستوي العالم بشكل عام، وعلى مستوي دولة الامارات بشكل خاص، حيث قامت دولة الامارات في السنوات القليلة الماضية ليس فقط بتبني وتطبيق اليات ومبادئ الحوكمة على مختلف قطاعاتها انما قامت أيضا بوضع قوانين متأثرة بمبادئ ومفهوم الحوكمة، وخصوصا قوانين الشركات التي سنتخذها في هذه الدراسة كتطبيق لنبين آثر الحوكمة على صياغة التشريعات والقوانين وسنوضح فيما يلي مدي أهميتها وتأثيرها على قوانين الشركات بدولة الامارات.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في مناقشة مصطلح الحوكمة ومبادئه واهميتها، والتي تنطلق من الكيفية التي يمكن للحوكمة التأثير على الصياغة التشريعية عن طريقها، وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نعكس إشكالية الدراسة عن طريق الإجابة عن السؤال الاتي:

كيف تقوم الحوكمة بالتأثير على الصياغة التشريعية؟

ينتج عن هذا السؤال العديد من الأسئلة الفرعية التالية: –

1. ما هو مفهوم الحوكمة؟
2. ماهي مبادئ وخصائص الحوكمة؟
3. ما هو اثر الحوكمة علي صياغة التشريعات؟
4. ما هو اثر الحوكمة علي قانون حوكمة الشركات العائلية الجديد؟
5. ما هو اثر الحوكمة علي قانون حوكمة شركات المساهمة العامة؟

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على مفهوم الحوكمة ومبادئها، كما هدفت الدراسة الي التعرف على آثر الحوكمة على الصياغة التشريعية ومدي أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة على القوانين، باعتبار ان الحوكمة من الاستراتيجيات المطورة التي تساعد المؤسسات والشركات على العمل بشكل أفضل لتحقيق الأهداف المرجوة مثل اتقان ودقة وجودة العمل الخاص بها، وسنقوم في هذه الدراسة باتخاذ قانون حوكمة شركات العائلات وقانون حوكمة شركات المساهمة العامة كمثال للوصول للأثر الخاص بالحوكمة علي التشريعات في دولة الامارات، كما تهدف الدراسة الي التعرف على الآتي:

1. ما هو مفهوم الحوكمة؟
2. ماهي مبادئ وخصائص الحوكمة؟

3. ما هو آثر الحوكمة علي صياغة التشريعات؟
4. ما هو اثر الحوكمة علي قانون حوكمة الشركات العائلية الجديد؟
5. ما هو اثر الحوكمة علي قانون حوكمة شركات المساهمة العامة؟

أهمية الدراسة:

يعتبر التشريع او القانون نظام من القواعد التي صياغتها وسنها وتطبيقها من خلال الهيئات والمؤسسات المختلفة وافراد المجتمع في الدول وذلك من اجل الحفاظ علي الحقوق وتنظيم السلوك البشري و المؤسسي في أي دولة، ولما للقوانين من أهمية ودور فعال في تنظيم المؤسسات والهيئات في الدولة، وبسبب التغيرات والتطورات الحديثة التي طرأت علي المجتمعات والتكنولوجيا واثرها علي المجتمع؛ كان لزاما علي المشرعين اعتناق نظام او مفهوم يساعد هذه القوانين علي مواكبة كل هذه التطورات والتغيرات لتصبح فعالة و تقوم بدورها بشكل فعال، والجدير بالذكر انه لا يوجد مفهوم او نظام سيساعد علي ذلك غير مفهوم الحوكمة، التي ستساعد في التقدم في كل المجالات التجارية و الإدارية و السياسية، لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة الي أي مدي تساعد الحوكمة في صياغة التشريعات وما لها من اثر إيجابي، من خلال اتخاذ قوانين الشركات في الامارات كمثال لها، ويمكن تحديد جوانب أهمية الدراسة من المساهمة والاضافة المتوقعة منها، كما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية

1. تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أن هذا الموضوع يلقي الضوء على أهمية الحوكمة التي أصبحت الأساس في كثير من المجالات والادبيات القانونية والسياسية، ودورها في صياغة التشريع والقوانين، سواء في مجال قانون الشركات او مجال القوانين بشكل عام.
2. سيتم إثراء هذه الدراسة بالعديد من الدراسات التي تحدثت عن الموضوع بشكل تفصيلي، والاستفادة من الجهات البحثية العلمية في الدراسات

الأكاديمية، خصوصاً في مجال حوكمة الشركات، ولذلك يرغب الباحث في أن تكون هذه الدراسة مرجعاً مهماً للباحثين والدارسين.

ثانيا: الاهمية التطبيقية

1. يأمل الباحث في أن تساهم نتائج الدراسة في معرفه كل ما يخص تطبيق الحوكمة وأهمية تطبيق مبادئها على الشركات وأثرها على الصياغة التشريعية وما توفره لهذه الشركات والقوانين من مميزات بعد التطبيق.
2. تكمن أهمية الدراسة في بيان مفهوم الحوكمة وخصائصها ومبادئها، وبيان مدي تأثير الحوكمة علي قانون حوكمة الشركات العائلية، و قانون حوكمة شركات المساهمة في الامارات العربية المتحدة وبيان اثرها علي صياغة مثل هذه القوانين.

مصطلحات الدراسة وتعريفها:

مفهوم الحوكمة:

تعني الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات بالدولة من خلال سياسات وآليات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة ومكافحة الفساد، وتسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة وعدم التميز بين العاملين والاستجابة لاحتياجاتهم وتتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الجودة والفاعلية يرضى عنها العاملين (خضري،2014، ص7).

مفهوم الشركات العائلية:

قام (ادريان وكادبوري، 2000) بتعريفها على انها: هي الشركة التي تسيطر فيها عائلة واحدة على القوة التصويتية، ويركز على أهمية القرارات بالمؤسسة أو الشركة، ومن يتخذها مثل: تعيين المدير التنفيذي الجديد والتوجهات العامة للشركة.

مفهوم شركات المساهمة العامة:

قام (ملحم، طراونة، 2012، ص416) الشركة التي يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابله للتداول، ولا يكون كل شريك فيها مسئول إلا بقدر حصته في رأس مال، لول تعنون باسم احد الشركاء."

منهج الدراسة:

سوف تتبع الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، وهو المنهج الذي ينتقل فيه الاستنتاج من الكل إلى الجزء، ويبدأ الاستقراء من القواعد الكلية، ومن ثم يستنبط منها القواعد التي تنطبق على الجزء الذي يقوم الباحث بدراسته، فضلاً أن هذا المنهج يساعدنا على الإجابة على كل أسئلة الدراسة وبصفة خاصة السؤال الرئيسي للدراسة، **كيف تقوم الحوكمة بالتأثير على الصياغة التشريعية؟**

وبالتالي سوف تعتمد الدراسة على منهجين وهم:

المنهج الاستقرائي: هو استقراء واستقصاء النصوص والإحاطة بها من جميع الأطراف، وذلك من خلال استقراء الكتب والرسائل والمقالات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة وأثرها على الصياغة التشريعات، و أيضا التي تناولت قانون حوكمة الشركات العائلية الجديد، و قانون حوكمة شركات المساهمه العامة.

المنهج التحليلي: منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة تفكيكاً تركيبا تقويماً، وذلك بتحليل الدور الذي تقدمة الحوكمة في المجال القانوني والتشريعي وخصوصا صياغة التشريعات.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الدراسات السابقة

دراسة (Enach and Hussainey 2020):

استهدفت الدراسة بحث التأثير المشترك لآليتي الحوكمة والإفصاح الاختياري علي الأداء، واختبار ما إذا كان تأثير الحوكمة مستقل أو مكمل أو بديل لتأثير الإفصاح الاختياري علي أداء الشركة، و ذلك عن طريق التطبيق علي عينة من شركات التكنولوجيا الحيوية بالولايات المتحدة الأمريكية لعدد 647 مشاهدة (شركة/ سنة) خلال الفترة من 2005م الى 2013، ، وتم قياس الحوكمة من خلال خمس مؤشرات (استقلال مجلس الإدارة ، حجم المجلس ، ازدواجية العمل ، نسبة السيدات في المجلس ، تركيز الملكية من المستثمرين المؤسسين ومن داخل الشركة ، كما تم تحديد المتغيرات الرقابية في حجم الشركة ، مجموعة المنتجات قيد التطوير في سنة معينة ، الرافعة المالية ، عمر الشركة والمستحقات ، وتم قياس مؤشر الإفصاح الاختياري اعتمادا علي قائمة مرجعية مكونة من22 عنصر، ومقارنتها مع التقارير المنشورة لعينة الشركات محل الدراسة، وتم التوصل إلي وجود علاقة تبادلية بين الحوكمة والإفصاح الاختياري ، كما تم التوصل إلي أن الافصاحات الاختيارية لها تأثير مماثل لتأثير الحوكمة علي كفاءة، الأداء و زيادة قيمة الشركة إلي المدي الذي يكون فيه تكاليف تطبيق كلا الآليتين اقتصاديا ، ويمكن للشركة استبدال أحداهما بالأخرى جزئيا.

دراسة (دليل،2012م) بعنوان " نموذج مقترح لقياس آثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية"

تركز الدراسة على معرفة مستوى تطبيق شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لقواعد وآليات الحوكمة المؤسسية، وانعكاسات ذلك التطبيق على كفاءة السوق، ومن أجل الوصول لهذا الهدف

تم توزيع استبانة تضم سبعة متغيرات مستقلة لآليات الحوكمة وتم دراسة أثر هذه المتغيرات على كفاءة السوق مقاسة بمتوسط أسعار الإغلاق السنوية لأسهم شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لقواعد وآليات الحوكمة (قاعدة الإفصاح، آلية فعالية المساهمين، آلية المراجعة الداخلية، آلية لجنة المراجعة، وآلية مجلس الإدارة) على كفاءة السوق، أما بالنسبة لآلية دور أصحاب المصالح، وآلية المراجعة الخارجية، فلم يكن هناك تأثير جوهري لهاتين الآليتين على كفاءة السوق.

دراسة (Saha and Kabra 2020):

استهدفت الدراسة تحليل محتوي عدد65 دراسة تجريبية تمت حول علاقة الحوكمة بالإفصاح الاختياري خلال الفترة من 1998 حتي 2018 بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الحوكمة و الإفصاح الاختياري ، وما إذا كانت تكميلية أو استبداليه complementary-and-substitutive، وتشير نتائج التحليل إلي أن العلاقة بين سمات الحوكمة والإفصاح الاختياري تكون تكميلية في الدول التابعة للنظام الأنجلو ساكسوني Saxon-system-Anglo، بينما في الدول ذات الأسواق الناشئة emerging-market تكون العلاقة بديلة بالنسبة لمتغير استقلال مجلس الإدارة ، و تكميلية بالنسبة لمتغيرات حجم المجلس ، واستقلال لجنة الم ارجعة ، وتكون العالقة مختلطة (تكميلية واستبداليه) بالنسبة لمتغيرات هيكل الملكية وازدواجية الدور duality-role، كما تم التوصل إلي أن متغيري حجم واستقلال المجلس هما أكثر المتغيرات دراسة في علاقتهما بالإفصاح الاختياري ، بينما يعد متغيري استقلال لجنة المراجعة ، والإفصاح عن الحوكمة هما الأقل في الدراسة علي الرغم من أهميتهما النظرية والعملية.

دراسة (بن بعطوش، 2017)، بعنوان " الحوكمة العالمية والقانون: دراسة في ثلاثية القانون، الحوكمة والعولمة":

تسعى هذه الدراسة إلى فهم الترتيبات القانونية لمرحلة الحوكمة العالمية في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة السائدة الآن. لذلك تكشف الدراسة عن التحولات التي حدثت في مفهوم الحوكمة وانتقاله من المستويين الوطني والدولي إلى المستوى المجتمعي العالمي، وكذلك انعكاسات ذلك على الترتيبات القانونية الناشئة والمحددات الأساسية للمفهوم. القانون غير الحكومي، واستخراج الإطار العام لعملية الإنتاج القانوني لضمان الهيكل الحالي لنظام الحكم المجتمعي، من خلال تحليل عناصر النظرية القانونية الجديدة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الرقابة القانونية قد تحول نحو ضوابط اجتماعية تعددية تستجيب للتعددية الاجتماعية التي تميز المجتمع، مما يسمح بالتعبير عن جميع الأنشطة الاجتماعية وقيمها المتنوعة والمتعددة. من ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى أن فكرة العدالة التي تستجيب لهذه التعددية الاجتماعية يجب أن تكون متميزة اجتماعيًا عن مفاهيم ومبادئ عدالة الدولة، والتي لم تعد متوافقة مع الظروف الجديدة التي أوجدها توازن القوى في الإدارة المعاصرة.

دراسة (حسن 2011م) بعنوان " منهج محاسبي مقترح لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات".

تهدف هذه الدراسة إلى وضع منهج محاسبي لقياس الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية، ومدى ملائمة هذا المنهج في ضوء مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز قيمة المنشأة، وللوصول إلى هذا الهدف قام الباحث بدراسة ميدانية استهدفت فئة خبراء تكنولوجيا المعلومات بالبنوك، وفئة مسؤولي إدارة المخاطر والحوكمة في البنوك.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن التقسيمات المختلفة للمخاطر المصرفية تتطلب أسس متنوعة من القياس والإفصاح المحاسبي، وأن هذا القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية يؤدي إلى إدارتها والتحكم والتغلب

عليها، وأيضا تم التوصل إلى أن تطبيق مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات يساهم في إدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية.

دراسة (أبو زر 2006م) بعنوان " استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني".

هدفت هذه الدراسة لتقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية شملت المكلفين بالحوكمة المؤسسية والإدارة، لقياس إدراكهم للمتطلبات القانونية والمهنية والأخلاقية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن هناك قصوراً في التقارير السنوية للبنوك الأردنية، تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحوكمة المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة عام 1999 ، كما لوحظ أن القوانين والتشريعات الأردنية تتسق بشكل كبير مع قواعد ومبادئ الحوكمة المؤسسية الصادرة عن(OCED) عام 2004 ،ووجدت الدراسة أيضا أنه لا توجد تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحوكمة المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان، وخاصة القطاع المصرفي الأردني، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن عينة الدراسة لم تحصل على القدر الكافي من الدورات التدريبية بشأن الحوكمة المؤسسية، ومعايير الإبلاغ المالي، ومعايير التدقيق الدولية، ومعايير التدقيق الداخلي الدولية، والتشريعات والقوانين ذات العلاقة.

ثانيا: الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم ومبادئ الحوكمة وعناصرها

تعد الحوكمة من الموضوعات الهامة التي حصلت على اهتمام الكثير من الدول والمؤسسات والمنظمات سواء على المستوي الإقليمي او الدولي، وسعت الدول اليها بغرض تدارك القصور في اليات الشفافية والحوكمة بمعظم

المؤسسات، وأيضا افتكار الإدارات الى الممارسة السليمة للأعمال وصعوبة الاشراف والرقابة ونقص الخبرة في هذه المؤسسات، مما دفعهم نحو تطبيق الحوكمة وأصبحت من الركائز القوية، وبناء عليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى عدة مطالب؛ المطلب الأول سنقوم بتوضيح مفهوم الحوكمة، فسي المطلب الثاني سنقوم بتوضيح مبادي الحوكمة والمطلب الثالث والأخير سنقوم بتوضيح عناصر الحوكمة، كالاتي:

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

يعتبر (Nwakam et al, 2011, p203) ان الحوكمة هي عملية اتخاذ القرارات والعملية التي من خلالها يتم تنفيذ هذه القرارات.

وقام (خضر 2012م، ص20) بتعريفها على انها عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشادة، وهناك من يرى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أن كلمة حوكمة تعني لغويا نظام مراقبة لتدعيم الشفافية، والموضوعية، والمسؤولية.

وقام (الربيعي وراضي 2011م، ص80) بوضع تعريف محاسبي للحوكمة؛ الحاجة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات غير آمنة، وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية، ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.

كما قام (سوليفان واخرون 2003م، ص 75) بوضع تعريف قانوني للحوكمة؛ الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة أو الشركة، وبالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي

للشركات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من بقاء الشركة ونموها.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة

1. للتأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والإدارات العامة .
2. اعتماد وحدات المراجعة الداخلية .
3. المعاملة المتساوية للمساهمين (المالك هو المساهم في الدولة أو الأفراد) .
4. الشفافية والإفصاح من خلال عمل الجهات الرقابية (وزارة الحسابات، مجلس الخدمة المدنية، الرقابة المركزية وأي جهة رقابية أخرى) .

المطلب الثالث: عناصر الحوكمة:

1. المشاركة:

إن مشاركة المواطنين في عملية الحكم هي الخصائص الأساسية للحكم الرشيد. المشاركة كخطوة مهمة لحشد الناس للمشاركة في عملية صنع القرار. يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة ولكن يجب أن تكون المشاركة مستنيرة ومنظمة. يمكن تحقيق أهداف وغايات الحقوق السياسية من خلال زيادة مشاركة الناس في المجتمع. يمثل الإطار القانوني سيادة القانون التي تضمن الحياد من حيث المشاركة في عملية صنع القرار في الحكم.

2. سيادة القانون:

من الخصائص المهمة الأخرى للحكم الرشيد سيادة القانون. يحتاج إلى إطار قانوني عادل لإرساء سيادة القانون في المجتمع. سيادة القانون تضمن عدم التحيز مما يساعد على حماية حقوق الإنسان، ولا سيما من هم الأكثر تهميشا في المجتمع. إن النظام القضائي المستقل وطبيعته الحيادية وقوة الشرطة غير القابلة للفساد هي العناصر الأساسية لضمان سيادة القانون.

3. الشفافية:

تحتاج الحوكمة إلى الشفافية من أجل التسليم العادل للخدمات للمواطنين. يضمن التوازن بين صنع السياسات وإنفاذها باتباع القواعد واللوائح المناسبة. تمكن المواطن من الوصول إلى المعلومات الحكومية المتعلقة بالسياسات المختلفة وتنفيذها بحرية. يجب إنشاء وسائل الإعلام المناسبة لفهم هذه المعلومات بسهولة.

4. محاربة الفساد:

الفساد هو إساءة استخدام السلطة من اجل تحقيق مكاسب خاصة، والحد منه يتطلب بيئة مواتية، وخدمات مؤسسية ملائمة، وتعزيز المشاركة.

بالتالي تساهم الحوكمة في محاربة الفساد من خلال:

تنفيذ ترتيبات فعالة في مؤسسات القطاع العام لتحديد النتائج المرجوة والتدخلات اللازمة لتحقيق تلك النتائج، وتطوير قدراتهم القيادية، وإدارة مخاطرها وأدائها من خلال رقابة داخلية قوية وإدارة قوية للمالية العامة؛ وتطبيق الممارسات الجيدة في الشفافية وإعداد التقارير والتدقيق لتقديم مساءلة فعالة.

وبالتالي لمكافحة الفساد يطلب من جميع مؤسسات القطاع العام "تعزيز المشاركة النشطة للأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في منع الفساد ومكافحته".

5. الاستقرار السياسي:

يظهر دور الحوكمة في توجيه سياسة الدولة تجاه الحريات العامة داخلها، كوجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة في المجتمع وفي سياسة الدولة، ولها دور فعال في تلبية متطلبات المجتمع، ولها دور رقابي على أعمال الحكومة، لان

الاستقرار السياسي يعد محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبالتالي ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ضرورة ملحة نحو تحقيق الاستقرار السياسي.

6. الفعالية والكفاءة:

الفعالية والكفاءة تضمن مخرجات المؤسسات لتلبية احتياجات المجتمع. الاستخدام السليم لموارد المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة هو مفتاح الحكم الرشيد. كما يضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لحماية البيئة.

7. المساءلة:

تعد المساءلة من أهم خصائص الحكم الرشيد. تعتمد الحوكمة على مدى مساءلة القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني أمام شعوبها وأصحاب المصلحة من المؤسسات. بدون الشفافية وسيادة القانون، لا يمكن تحقيق المساءلة (العربي، واخرون، 2021).

المبحث الثاني: آثر الحوكمة على الصياغة التشريعية

تعتبر الحوكمة عبارة عن صياغة القوانين طبقا لقواعد ومعايير تحكم الهيئات والمؤسسات على أساس الشفافية والمشاركة والمساءلة ومكافحة الفساد، والجدير بالذكر ان مبادئ وأسس الحوكمة ساعدت المشرع الاماراتي في عملية صياغة التشريعات خصوصا في مجال بالشركات، رغبة في تحقيق العدالة والمساواة بين افراد هذه الشركات، ومن ضمن القوانين التي تأثرت بالحوكمة في ظل التشريعات الإمارتية قانون حوكمة الشركات العائلية وقانون حوكمة شركات المساهمة العامة، وسنقوم في هذا المبحث باتخاذ هذين القانونين كمثال علي تطبيق الحوكمة في القانون الاماراتي كالاتي:

المطلب الأول: حوكمة الشركات العائلية (دراسة تطبيقية)

تلعب الشركات العائلية دورا كبيرا في نمو الاقتصاد، وتشغيل القوي العاملة كما انها من أقدم اشكال الشركات الموجودة على مستوى العالم اكبرها شيوعا، الا انها تواجه صعوبات كثيرة بشأن ثباتها وبقائها في ظل السوق المالي التنافسي كنتيجة للانفتاح الاقتصادي.

ولأهمية مثل هذا النوع من الشركات قرر رئيس دولة الامارات بصفته حاكما لأمارة أبو ظبي بإصدار قانون يخص حوكمة الشركات العائلية بأبو ظبي، قانون رقم (10) لسنه 2021 ويرجع ذلك الي ان أبو ظبي تحتوي على 70% من الشركات العائلية، وكان الهدف من هذا القانون الجديد بتعزيز البنية التشريعية المنظمة لعمل الشركات العائلية، وضمان تقديم نظام قانوني فعال يساعد على استدامتها.

الفرع الأول: تعريف الشركات العائلية:

على عكس اغلب الشركات الموجودة فلا يوجد تعريف واضح ومحدد للشركات العائلية، وذلك على الرغم من أهميتها ودورها الكبير، الا ان (السعدون، 2011) قام بتعريفها على انها: " أنها مشروعات فردية تتخذ فيها الشركة شكل شركات الأشخاص ولا يقسم رأسمالها إلى أسهم قابلة للتداول، وتتحد هبا الملكية والإدارة وغالبا ما تكون مشروعات متوسطة أو صغيرة"

كما عرفتها (نادر، 2016) على انها: "شركة مملوكة لعائلة تقوم إدارتها عادة، وقد قام بتأسيسها شخص واحد واستمدت اسميا التجاري من اسم أو اسم العائلة، تتخذ الشركة العائلية عادة أحد الأشكال القانونية الشائعة مثل: شركة تضامن، شركة توصية بسيطة، شركة محدودة المسؤولية، شركة مساهمة مغلقة"

وقام القانون رقم (10) لسنة 2021 الخاص بحوكمة الشركات العائلية في امارة أبو ظبي في المادة (3) في الفقرة (أ) ببيان مفهومها عن طريق تحديد

الحالات التي تكون حينها الشركة شركة عائلية، حيث نصت على: "تعد الشركة شركة عائلية مهما كان شكلها القانوني في حال توافرت فيها أي من الحالات الاتية:

1. امتلاك أفراد العائلة الواحدة لكامل رأسمال الشركة.
2. امتلاك أفراد العائلة الواحدة لشركة مملوكة من قبل عدة أشخاص اعتبارية مملوكة بالكامل من أفراد هذه العائلة.
3. امتلاك الشخص المؤسس بمفرده لشركة الشخص الواحد، والذي يخصص كل أو بعض منافعها لمصلحة أفراد عائلته
4. امتلاك العائلة الغالبية رأسمال الشركة أو احتفاظها بأغلبية الاصوات في حال إدخال شركاء من خارج العائلة إلى الحد المنصوص عليه في هذا القانون.
5. تخصيص الشركة العائلية جزء من أرباحها لمصلحة المستفيدين وفقًا لما يقرره المؤسسون أو أنظمة الشركة.

الفرع الثاني: بيان آثر الحوكمة من خلال بعض نصوص القانون

وسنقوم في هذا الفرع ببيان نصوص دليل حوكمة الشركات العائلية التي تأثرت بالحوكمة، وبيان كيف كان للحوكمة آثر على صياغة هذه القوانين، وكيف قام هذا القانون بتطبيق مبادئ الحوكمة على هذا النوع من الشركات:

أولا: توزيع الأرباح

قام المشرع في المادة (5) من نفس القانون بتطبيق مبادئ الحوكمة سواء الإفصاح والشفافية او المعاملة المتساوية بين الشركاء، او ضمان حقوق الشركاء، حيث قام القانون في الفقرة (أ) من نفس المادة، بالحفاظ على حق المؤسسين من خلال حظر بيع الأسهم او الحصص الي أي شخص طبيعي او معنوي من خارج العائلة، او تحديد درجة القرابة التي تسمح بتداول الحصص والأسهم، كما قامت في الفقرة (ب) بالنص على انه يجوز للمؤسسين اصدار حصص او أسهم خاصة بهم ذات تصويت مزدوج وتنتقل

هذه الخاصية مع الحصة أو السهم في حالة الارث"، كما نص في الفقرة (ت): "للشركة العائلية في حال كانت تتخذ شكل شركة المساهمة العامة أو الخاصة إصدار أسهم أفضلية دون حقوق تصويت أو أسهم قابلة للاسترداد بموجب قرار جمعية عمومية بأغلبية 75 %من رأسمالها ويحدد القرار ذاته خصائص هذه الأسهم فيما يتعلق بتوزيع الأرباح".

ويتبين مما سبق ان الحوكمة ساعدت هذه الشركات في تنظيم حقوق الشركاء في الأرباح بشكل عادل ومساو حتى انها راعت حقوق من أراد البيع دول الاخلال بحقوق المساهمين الاخرين.

ثانيا: ادخال شركاء من خارج العائلة

ولم يكتفي القانون فقط بتنظيم الارباح الخاصة بالشركاء انما قام بتنظيم عملية ادخال شركاء من خارج الشركة من خلال المادة (6) من نفس القانون، حيث نصت على انه يجوز للشركة العائلية بموجب قرار من الجمعية العمومية بيع جزء من رأسمالها لشركاء من خارج العائلة أو زيادة رأسمال الشركة عبر إدخال شركاء جدد وبيع حصص أو أسهم جديدة، الا انها اقرت بعدم تطبيق هذه المادة على الشركات التي تتخذ شكل شركة تضامن.

نصت في الفكرة (أ) علي: "تطبق أحكام حقوق الاولوية المحفوظة للشركاء وفقًا للشكل القانوني للشركة كما تطبق أحكام مساهمة الشريك الاستراتيجي للشركات المساهمة على الا تزيد في جميع الأحوال نسبة ملكية الشركاء من خارج العائلة على 40 %من مجموع رأسمال الشركة ."

ونصت في الفقرة (ب) علي: "يجوز للشركة العائلية إصدار أسهم أفضلية دون حق التصويت للمستفيدين وتحويلهم لشركاء قبل البدء بإجراءات إدخال الشركاء من خارج العائلة ."

وبناء على نص المادة السابقة يتبين ان القانون استند على مبادئ الحوكمة حيث انه لم يخل بحقوق الشركاء من أولوية في امتلاك الأسهم المرغوب في

بيعها، كما انه حفظ حق الشركاء، حيث نص على عدم جواز تصرف أي شريك في نصيبه الي أجنبي عن العائلة الا وفقا للنصوص السابقة، حتى انه اعطي الحق للشركاء لأي سبب ممارسة حق استرداد هذه الحصص ولكن بالقيمة السوقية العادلة، ومن هنا يتضح ان القانون راعي المساواة بين الشركاء وبين المشترين الأجانب.

كما نصت المادة (7) من نفس القانون علي: "تفقد الشركة العائلية صفتها ومزاياها المستمدة من هذا القانون في حال تجاوزت حصة الشركاء الجدد من خارج العائلة نسبة أربعين في المئة 40 %وكذلك تفقد الاسهم ذات التصويت المزدوج خصائصها وتتحول أسهم الافضلية إلى أسهمً على أن يخفض رأسمالها بمقدار عادية أو ديون على الشركة مستحقة الاداء حالا ما تم شطبه من أسهم أفضلية ."

ويعتبر هذا النص من منطقي لان في الأصل الشركات العائلية قائمة بين الأقارب وبعضهم البعض فمن غير المنطقي ان تصبح حصص الشركاء الجدد زيادة عن 40%.

المطلب الثاني: حوكمة شركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية)

من الشركات التي لها دور أيضا في النمو الاقتصادي الخاص بالدول هي شركات المساهمة، ولأهمية هذا النوع من الشركات، كان لابد من وضع قوانين تحقق لمساهميها المساواة بين بعضهم البعض وبينهم وبين المؤسسين، مما دفع دولة الامارات الي اتخاذ الحوكمة أسلوبا لها عند وضع قانون شركات المساهمة، وذلك رغبة في محاولة فصل الإدارة عن المال بما يضمن الاستقلال وعدم سيطرة المؤسسين على الأرباح بحجة انهم يتولوا الإدارة طبقا للقانون والمنطق.

وبالفعل ولتفادي هذه العواقب قام رئيس مجلس إدارة الهيئة بإصدار قرار رقم (3ار.م) لسنة 2020 بشأن حوكمة شركات المساهمة العامة، الا ان تم تعديل بعض احكامه بموجب قرار صدر عن رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم

(06ر.م) لسنة 2022، سنقوم بتوضيح كيف اثرت الحوكمة علي صياغة هذا القانون.

الفرع الأول: مفهوم شركات المساهمة

قام (ملحم والطراونة، 2012)، بتعريف شركات المساهمة على انها: " تعتبر شركة المساهمة النموذج الأمثل لشركات الأموال، كونها لا تقوم على الاعتبار الشخصي، مما يعني أن تجميع أن رأسمالها هو الهدف الرئيسي الذي يسعي إليه المؤسسين، بهدف بناء مشروع يكلف نفقات كبيرة قد لا يقوى عليه الافراد، لذلك فان فكرة شركة المساهمة قامت منذ القدم على تجميع رأس المال بهدف إنشاء مشروع كبير، وأيضا على أساس هذا المشروع يحقق أرباحا عالية يستفيد ومنها عدد كبير من الناس"

الفرع الثاني: بيان آثر الحوكمة من خلال بعض نصوص القانون

وسنقوم في هذا الفرع ببيان نصوص دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة التي تأثرت بالحوكمة، وبيان كيف كان للحوكمة آثر على صياغة هذه القوانين، وكيف قام هذا القانون بتطبيق مبادئ الحوكمة على هذا النوع من الشركات:

جاءت المادة رقم (1) من الدليل رقم (06ر.م) لسنة 2022، بالنص على الاتي: " يحدد النظام الاساسي الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين، على أن يكون ثلث أعضاء مجلس الادارة على الاقل من المستقلين غير التنفيذيين الذين يجب أن يتمتعوا بخبرات عملية ومهارات فنية بما يعود بالمصلحة على الشركة، وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الاعضاء غير التنفيذيين للشركة مراعاة أن يكون العضو قادر لعضويته والا تمثل هذه العضوية تعارضً الوقت والاهتمام الكافيين لعضويته والا تمثل مثل هذه العضوية تعارضا مع مصالح اخري".

ومما سبق يتضح ان المشرع في هذه المادة ان يساوي بين جميع أعضاء مجلس الإدارة عند نصه على ان يقوم الأعضاء سواء التنفيذين او غير التنفيذين او المستقلين بوضع النظام الأساسي للشركة، كما أراد ان يفصل الإدارة عن المال كما ذكرنا من قبل، وذلك بنصه على ان يكون على الأقل ثلث الأعضاء من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين؛ أي الأعضاء الذين لا يكونوا متفرغين لإدارة الشركة او لا يوجد لهم نصيب من الإدارة، كما انه للحفاظ على حقوق هؤلاء الأعضاء اشترط القانون ان يتمتعوا بالخبرة و المهارات الفنية كما اشترط ان يكون لديهم وقت و اهتمام لعضويته، و يتبين من هذا ان المشرع أراد ان يضمن لهم حقوقهم من خلال حثهم علي متابعة سير الشركات، كما اشترط ان لا تتعارض عضويته مع مصالحة الشخصية.

كما نصت المادة (2) من نفس القانون علي: "يجوز للجمعية العمومية تعيين ممثل أو أكثر عن المساهمين _يتم ترشيحهم من مجلس إدارة الشركة حسب حاجة الشركة_ لحضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها بالنيابة عن المساهمين وتحدد أتعابهم، وذلك من مكاتب المحاماة المقيدة في جدول المحامين المشتغلين بالدولة أو المحللين الماليين المعتمدين من قبل الهيئة وفقا لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (13ار.م) لسنة 2022 المشار الية واي جهة اخري توافق علي الهيئة"

ومن النص السابق يتضح لنا ان المشرع حفاظا على حقوق المساهمين وحفاظا على مبادئ الإفصاح والشفافية وتطبيقا لنظام المساءلة، نص على ان يتم تعيين ممثل عن الأعضاء وليس هذا فقط بل اشترط ان يكونوا موثوقين ومن خلال هيئات موثوقة مثل المحامين والمحللين الماليين المعتمدين من قبل الهيئة طقا لقرار الوزير.

ولم يكتف المشرع بهذا فقط؛ بل قام في نفس المادة بتنظيم عملية التعيين السابق ذكرها بشكل فعال، حيث نص على الاتي:

أ. "تدرج الشركة على جدول الأعمال المرفق بإعلان الدعوة الموجه للمساهمين أسماء وبيانات الاتصال الخاصة بممثلي المساهمين الذين يجوز أن ينوبوا عن المساهمين في حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها.

ب. تتحمل الشركة أتعاب ممثلي المساهمين المعينين.

ج. يقوم المساهم بتوكيل الممثل المعين من خلال تعبئة نموذج التوكيل المرفق بإعلان الدعوة الموجه للمساهمين وإرساله إلى الشركة قبل (5) خمسة أيام على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية، على أن يتضمن نموذج التوكيل بشكل واضح وصريح تعليمات المساهم للتصويت على البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العمومية، على أن يتم مراعاة ما يلي:

- لا يجوز للممثل المعين التصويت على البنود الواردة في جدول أعمال الجمعية العمومية التي لم يصدر المساهم تعليمات التصويت بشأنها.

- في حالة إدراج بند جديد إلى جدول أعمال الجمعية العمومية سندا بنص المادة (2\218) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) المشار إليه، لا يجوز للممثل المعين التصويت على هذا البند ما لم يصدر المساهم تعليمات التصويت في هذا الشأن.

هـ. تحتسب الأسهم التي صدرت وكالات بشأنها ضمن النصاب القانوني لاجتماعات الجمعية العمومية.

و. لا تحتسب الأسهم التي لم يصدر المساهم تعليمات التصويت بشأنها ضمن النصاب القانوني لإصدار القرار.

ز. يتوجب على الممثل المعين إدارة تعارض المصالح بين مهامه كممثل معين وعلاقته بالشركة والإفصاح عنها.

ح. يتوجب على الممثل المعين حضور الاجتماع شخصية ولا يجوز له أن ينيب عنه شخص آخر لحضور الاجتماع. ط. يجب على الممثل المعين

للإنابة عن المساهمين قبول الإنابة عن كل مساهم بحسب أسبقية تقديم الطلبات إليه.

ك. ولا يجوز تجزئة الأسهم لأكثر من ممثل، أو قبول الممثل لجزء من أسهم المساهم".

ومما سبق يتضح مدي تأثر احكام هذا القانون بالحوكمة، حيث حاول المشرع في صياغة هذا القانون تطبيق مبادئ الحوكمة سواء من ناحية الإفصاح والشفافية او من خلال المساواة بين الأعضاء، او من خلال المحافظة على حقوق المساهمين في متابعه سير الشركة، وأيضا لوجود مراكب او محاسب علي عمل الأعضاء التنفيذيين والمؤسسين، كما حاول القانون هنا الحفاظ على مبدأ استقلالية الذمة المالية للأعضاء والمؤسسين عن الذمة المالية للشركة.

النتائج:

1. تحقق الحوكمة اهداف الاستثمار الأمثل الخاص بالشركات ومواردها من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة والتي هي: الرقابة والمسؤولية والالتزام، مع مراعاة مبدأ الإفصاح والشفافية في تحديد اهداف الشركة، وخططها الاستراتيجية.
2. يعتبر قانون حوكمة الشركات العائلية الجديد بالأمارات بمثابة نقلة نوعية للدولة ولهذا النوع من الشركات، حيث انه ساعد على ضمان استمرارية وبقاء هذا النوع عن طريق اتخاذه للحوكمة كأسلوب له.
3. يعد تطبيق خطة الحوكمة على القوانين إحدى الاستراتيجيات التي تضمن الوصول إلى التشريعات الجيدة التي تتميز بالواقعية والكفاءة والإنصاف والوضوح، حيث يعد التشريع السليم أحد أركان الحكم الرشيد وسيادة القانون.
4. يتبين مما سبق ان قانون حوكمة شركات المساهمة العامة بعد التعديل الأخير اشتمل على العديد من الجوانب الإيجابية حيث ان تطبيق الحوكمة على هذا القانون ساعده في ان يحقق الأهداف المرجوة منه.١

5. ان تطبيق الحوكمة له اثار إيجابية كثيرة وكبيره على الصياغة التشريعية، حيث انه يساعد المؤسسات والشركات على الاستمرارية والقيام بالعمل بكفاءة ويجعلها مواكبة للتطورات المجتمعية.

التوصيات:

1. دعوة المشرع الإماراتي إلى تبني استراتيجية الحوكمة في جميع أنواع القوانين والتشريعات، كأحد بوابات الإصلاح التشريعي من أجل تطوير المؤسسات والشركات بإخضاع عملها لمعايير الجودة والتميز.
2. يجب الاهتمام بموضوع الحوكمة بشكل أكبر بكثير من ذي قبل من ناحية الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية، وذلك من خلال البحوث والندوات والمؤتمرات.
3. وجوب صياغة وسن تشريعات وقوانين جديدة متأثرة بالحوكمة في الوطن العربي، وذلك رغبة في الارتقاء والتقدم ومواكبة التغيرات والتطورات في جميع انحاء العالم.

الخاتمة:

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة الأثر الخاص بالحوكمة على الصياغة التشريعية في دولة الامارات العربية المتحدة، واتخذت في هذا الدراسة قانون حوكمة الشركات العائلية الجديد وقانون حوكمة شركات المساهمة العامة كتطبيق لأثبات مدي تأثير الحوكمة على الصياغة التشريعية، وللوصول الي هذا الهدف قمنا بتقسيم الدراسة الي مبحثين، يتناول المبحث الأول ثلاثة مطالب؛ مفهوم وعناصر، ومبادئ الحوكمة، وتناولت في المبحث الثاني مطلبين؛ الأول خاص بقانون حوكمة الشركات العائلية كتطبيق اول، والمطلب الثاني خاص بقانون حوكمة شركات المساهمة العامة كتطبيق ثاني.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

1. خضري، ياسين. (2014). دليل تقييم الحوكمة الرشيدة: في القطاعات الخدمية، مركز العقد الاجتماعي، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.
2. خضر، أحمد (2012م)، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، مصر.
3. الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد عبد الحسين (2011م)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
4. سوليفان جون واخرون (2003م)، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، ترجمة سمير كريم، الطبعة الثالثة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الامريكية، الولايات المتحدة الامريكية.
5. العربي، بوزيان، غالم، جلطي. (2021). مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخدامها، مجلة المالية والأسواق، مج8، ع2.
6. حسن، د. أحمد إبراهيم. (2000) غاية القانون، دراسة في فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
7. الفتلاوي، د. أحمد عبيس نعمة. (2015) التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق، ط١، منشورات زين الحقوقية، لبنان.
8. عبد الرحمن، د. أحمد شوقي محمد. (2005) المدخل للعلوم القانونية (النظرية العامة للقانون)، ط١، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية.
9. الكبيسي، د. احمد عبيد. (2009) الاحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، ج٢، ب ط، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.
10. سلطان، د. أنور. (1983) المبادئ القانونية العامة، ط٤، دار النهضة العربية، بيروت.
11. الطائي، د. حيدر أدهم. (2015) محاضرات في المبادئ الأساسية للصياغة التشريعية، ط١، بغداد.

12. بن بعطوش، فؤاد طارق. (2017) الحوكمة العالمية والقانون: دراسة في ثلاثية القانون، الحوكمة والعولمة. دفاتر السياسة والقانون، ع17، 93 – 104.

13. حسن، صلاح الدين (2011م)، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، مصر.

14. دليل، عبد المطلب عثمان محمود، & هلال يوسف صالح. (2012). نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية (Doctoral-dissertationجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

15. أبو زر، عفاف اسحق محمد (2006م)، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الاردني، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

16. السعدون، أسعد حمود سلطان. (2011) نحو رؤية واقعية الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة بحثية 7 مقدمة لمؤتمر أعمال ملتقيات الشركات العائلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص: 122.

17. أدريان، كادبوري. (2000) الشركات العائلية وقواعدها الحاكمة: إنشاء شركة الغد من اليوم.

18. نادر، نهاد. (2016)، تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة في سوريا، مجلة جامعة البعث، المجلد، 38، العدد 1 ،9، ص:102.

19. أبو حمد، رضا وصاحب الفضل، مؤيد عبد الحسين (2007م)، الاقتصادي الإداري، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

20. بن درويش، عدنان بن حيدر (2008م)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، لبنان.

21. حلمي، جمعة احمد (2011م)، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية (قواعد أخلاقيات المهنة)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

22. حركات، محمد (2010م)، الاقتصاد السياسي والحكامة الشاملة، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب.
23. ملحم، باسم محمد، الطراونة، بسام حمد. (2012) الشركات التجارية، دار المسيرة، الطبعة الاولي، الأردن.

ثانيا: المراجع القانونية:

1. قانون حوكمة الشركات العائلية بأبو ظبي، قانون رقم (10) لسنه 2021
2. قرار رقم (3ار.م) لسنة 2020 بشأن حوكمة شركات المساهمة العامة، المعدل بموجب قرار صدر عن رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (06ار.م) لسنة 2022

ثالثا: المراجع الأجنبية

1. Enache, L. and K. Hussainey (2020). "The substitutive relation between voluntary disclosure and corporate governance in their effects on firm performance." Review of Quantitative Finance and Accounting 54(2): 413-445
2. Saha, R. and K. Kabra (2020). "Corporate Governance and Voluntary Disclosure: A Synthesis of Empirical Studies." Business Perspectives and Research: 2278533719886998.

Abstract:

Governance is one of the modern definitions that are urgent in the world. It is about modern means and methods that can be followed to obtain the quality and high efficiency required in a certain field, and this is in accordance with specific rules and standards that help in achieving this quality and efficiency, and it is worth mentioning that governance has helped a lot. From countries, whether in the economic, administrative or political fields, and the Economic Cooperation Organization defined it as: Activating the laws, rules and standards that determine the relationship between the company's management on the one hand, and the shareholders, stakeholders or parties associated with the company and urging financial institutions to adopt those laws and standards in their systems to ensure Obtaining a global rating, those laws and standards are called corporate governance. Despite the progress provided by governance to these companies and bodies, achieving the desired goals and continuity of success, it can only be applied through the authority concerned with legislation to formulate laws that take governance as its method by organizing strategies and mechanisms to reach the desired goals of applying governance. The UAE is one of the first countries whose laws have been affected by governance, especially corporate laws. Therefore, this study aims to identify the application of governance in Emirati laws and the impact of this application on the formulation of legislation in the United Arab Emirates.

Keywords: corporate governance, corporate governance, the impact of corporate governance, UAE law, corporate governance.